

# تحقيق المرويات من الأخبار والأشعار عند (محمود محمد شاكر)

محمود ابراهيم محمد محمود

**توطئة**  
توقف أبو فهر طويلا أمام الشعر العربي وأعاد قراءته قراءة دقيقة متأنية تتوقف عند معانيه الخفية الخاصة ، فنجده يقول عن هذه القراءة ، واصفاً لنا حاله مع هذا الشعر العربي : « ويومئذ طويت كل نفسي على عزيمة حذاء ماضية ، أن أبدأ وحيداً منفرداً رحلة طويلة جداً ، وبعيدة جداً ، وشاقة جداً ، بدأت باعادة قراءة الشعر العربي كله ، أو ما وقع تحت يدي منه يومئذ على الأصح ، قراءة طويلة الأناسة عند كل لفظ ومعنى ، كأني أقلبهما بعقلي وأروهما بقلبي ، وأجسهما جساً ببصري وببصيرتي ، وكأني أريد أن أتحسسهما بيدي ، وأستنشي ما يفوح منهما بأنفي ، وأستمع دبيب الخفي فيهما بأذني ثم أتدوقهما بعقلي وقلبي وببصيرتي وأنا ملي وأنفي وسمعي ولساني كأني أطلب فيهما خبيئاً قد أخفاه الشاعر بفنه الماكرو براعته ، وأتدسس الى دفين قد سقط من الشاعر عفواً أو سهواً تحت نظم كلماته ومعانيه دون قصد منه أو تعمد أو إرادة... اكتسبت يومئذ بعض الخبرة بلغة «الشعر» وبفن الشعراء وبراعاتهم »<sup>(١)</sup>.

هذا وصف دقيق لكيفية قراءته للشعر واهتمامه به ، وكان هذا التذوق في مرحلة مبكرة من حياة أبي فهر ، « وقراءة العمل الشعري على هذا النحو ليست مرادفة للمطالعة العجلى التي يقصد بها الى مجرد المتعة العابرة أو الاستطراف

أو التسلية ، كما أنها لا تعني استقبال ذلك العمل استقبالا تلقائياً نابعاً من الذوق الشخصي وحده ، بل إنها - على العكس من ذلك - تقتضي جهداً دؤوباً في اكتناه علاقاته الايقاعية والتركيبية والتصويرية ثم في محاولة النفاذ من هذه العلاقات الى إيماءاتها النفسية والفكرية، ومن ثم ترتقي عملية القراءة - عند مرحلة من المراحل - الى مستوى النظر المنهجي المنظم ، أو « فن تمييز الأساليب » وهو عصب من أعصاب الدرس الحديث «<sup>(٢)</sup> ، فعن طريق هذه القراءة المتأنية للعمل الشعري استطاع أن يرى الفرق بين إبداع الشعراء ، وأن يميز بين أساليبهم ، حيث صرح بذلك ، فقال : « بهذا التذوق المتتابع الذي ألفته ، صار لكل شعر عندي مذاق وطعم وشذا ورائحة ، وصار مذاق الشعر الجاهلي وطعمه وشذاه ورائحته يتيئاً عندي ، بل صارت تميز بعض من بعض دالاً يدلني على أصحابه »<sup>(٣)</sup> وهذه هي الغاية العظمى من تذوق الفن الشعري . ودارس الشعر العربي ، عليه أن يراعي أن هذا الشعر « وليد بيئة ، ونبت كيان ، وله قيمه وأنماطه ، وجرى بمن يتصدى لدراسته ، أن يقف عليه أولاً ، وقوف المدرك المتثبت المتأمل ، من غير أن يأخذ بلبه بريق المصطلحات ، . . . . . ويوم أن ننأى عن التبعية الفكرية ، والانسياق الثقافي في غير ما تقوقع أو إحجام سيكون لنا المنهج القويم ، والنظر الثاقب ، والفكر الحر »<sup>(٤)</sup> .

هذا ما ظهر عند أبي فهر عندما تناول هذا الشعر بالتذوق والدرس ، لكنه لم يكن - في الغالب - يهتم بنشر آرائه حول هذا الشعر ، مكتفياً بتذوقه وحده بين أرفف مكتبته ، وبما يبيده من آراء - تتصل باللغة والشعر ومعانيها - في حواشي الكتب التي حققها ، وفي ثنايا بعض المقالات .

كان من المرات القليلة التي فارق فيها صاحبنا عزلته - في القراءة والتذوق وحده - ما قام به من دراسة موسعة<sup>(٥)</sup> حول قصيدة جاهلية ، قد اختلف في نسبتها اختلافاً كبيراً منذ القديم ، ولقد أبان في هذه الدراسة عن منهجه في تناول الشعر تحقيقاً وتذوقاً وفهماً وإفهاماً وفي دراسته تلك يُظهر لنا منهجاً رحباً ، يتسع ليشمل حقولاً مختلفة من البحث والدراسة الأدبية والنقدية ، قد تناول فيها قضايا مختلفة من اللغة والشعر ، ومطلع القصيدة كما كتبها :

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لَقَتَيْلًا ، دَمُهُ مَا يُطَلُّ

## ● أصول المنهج :

وقبل أن يتناول أبيات هذه القصيدة، قام بتحقيق نصها ونسبتها ، وذكر أصول منهجه في مثل هذا التحقيق للنوع المختلف فيه من الشعر العربي ، ويهمنا أولاً أن نتعرف صفة هذه الأصول التي اعتمدها في تحقيق هذه القصيدة والتي يتطلبها كل بحث يحتاج الى تحقيق نسبة نص ما .

أول هذه الأصول التي ذكرها : « الاستقراء والتتبع » ، لتحقيق المرويات من الأخبار والأشعار ، التي تعتمد عليها الدراسة فيما بعد .

ولهذا الاستقراء شروط ، يقول عنها : « فإذا كان الاستقراء والتتبع شرطاً لازماً لا فكاك منه ، فإنه لا يعني شيئاً إذا اعتمد على مجرد إثبات فروق الاختلاف ، بل لا بد من التحري والتثبت في سبيل تعليل هذه الفروق تعليلاً يعتمد على المراجعة لمعاني الشعر ولمقاصد الشعراء ، ولاختلافهم في ذلك واتفاقهم ، مع الحرص على كشف أسباب الاختلاف والاتفاق ، ومع الدقة التامة والافادة والنظر في اختلاف ترتيب الأبيات . . . »<sup>(٦)</sup> فهنا يضع شروطاً ملزمة لتطبيق هذا الأصل في المنهج .

وقد ذكر أحد النقاد هذا الأصل وصنفه تحت ما أسماه « بنظرية الفنون الأدبية » ووضح قيمته في الدراسة فقال : « ولكن الاستقراء » الذي تمتاز به نظرية « الفنون الأدبية » سيضطر الدارس أن لا يولي وجهه قبل هؤلاء الذين عرفناهم أعلام الأدب العربي فحسب ، ولكنه سيدرس تطور الفن الأدبي ونقلته عند كل الأدباء : مغمورهم ومشهورهم ، فيلمح كل الألوان التي صبغته ، والظلال التي تعاقت عليه »<sup>(٧)</sup> لكنه لم يذكر لنا شروط هذا الاستقصاء وطبيعته حتى يمكن الاستفادة منه في مجال الدراسة الأدبية - استفادة كاملة .

لكن أبا فهر ذكر هذا الأصل ، بصفته أصلاً من أصول الدراسة والبحث قرنه بعمل آخر يكمله ويوجهه ، وهو القدرة على التدقيق للمادة المستقصاة التي قام الباحث بجمعها والقدرة أيضاً على وضع كل رواية ، أو خبر أو معنى شعري في مكانه من الدراسة .

وهذا التدقيق أو التصنيف المقرنان بعملية الاستقصاء ، يتطلبان من الدارس روافد ثقافية متنوعة ، وعقلية واعية حافظة ودربة في النقد ، وخبرة بفن الأدب وجوهره ، حتى يسلم له هذا الأصل في المنهج ، والا صار عمله آلياً لا حياة فيه ، ولا نفع من ورائه للدراسة الأدبية .

### الأصل الثاني :

الذي أشار إليه في دراسته . « الترتيب التاريخي » سواء كان ذلك الترتيب للكتب المكتوبة في موضوع ، أم الترتيب لنسخ كل كتاب اذا تعددت واختلفت رواياتها يقول عنه : « ومن أهم الشروط التي يسرع الدارس الى اغفالها ، فرحاً بكثرة ما جمع وحشد ، هو «الترتيب التاريخي» للكتب التي استخرج منها هذه الروايات ، ثم غفلته بعد عن الترتيب التاريخي لما يتييسر له من نسخ كل كتاب ، ثم ترك التفتن لما يمكن أن يكون دخل على أصول هذه الكتب في نسخها المختلفة من زيادة أو نقص أو اختلاف » (٨) .

### الأصل الثالث :

هو « تزيف الاسناد » ، واستنباط عمل وضع الأخبار على الرواة وعلى غير الرواة . يقول عنه « وهو أصل عظيم من أصول المنهج ، أو من أصول منهجي على الأقل ، الا أن الاقتصار عليه لا يكاد يضمن حل المشكلات التي تعرض في هذا الاختلاف المتفاقم في النسبة بين الجاهلية والاسلام » (٩) .

### الأصل الرابع :

« الجرح والتعديل للرواة » . وهذا أصل من أصل المحدثين ، ولقد استفاد منه الأدباء والنقاد قديماً في مجال الدراسة الأدبية ، وحاول أبو فهر الافادة منه أيضاً في مجال تحقيق نسبة القصيدة ، وتحقيق الأخبار المروية ، وقد عرف هذا الأصل بأوله : « وهو تعديل الرواة أو تجريهم ، ففسى أن يكون حقاً ، بل انه لحق أن نأخذ أنفسنا بالثقة في أمر كل مخبر لنا بخير ، شعراً كان أو غير شعر ، فلا نفارق الاحتياط والشك وسوء الظن ، حتى يتجلى لنا أمر المخبر ، أهو للثقة أهل أم هو الظنين المتهم ؟ » (١٠) .

إنه يلتزم الشك والاحتياط خشية الوقوع في الخلط أو الوهم ، وهذا الأصل قد ظهر جلياً في دراسته حول نسبة القصيدة ، وحال روااتها ، وطبقه بطريقة دقيقة على الرواة وأصحاب الكتب التي تناولت شيئاً من هذه القصيدة بالنقد أو الرواية .

ولهذا الأصل المنهجي مجالان يظهر فيهما :

**الأول :** يطبق على الرواة وأصحاب المؤلفات .

**الثاني :** على المادة المروية من شعراً أو غيرهما :

فأما المجال الأول ؛ وهو تطبيقه على حال الرواي والمؤلفين ، فقد أظهر أبو فهر براعة جليلة ، في التعامل مع هؤلاء ، وبخاصة فيما يتصل بأمر رواية هذه القصيدة ، وحاول أن يتحرى حقيقة نسبتها ، حيث إن القصيدة التي بين أيدينا قد اختلف في نسبتها قديماً بين العلماء والرواة ، فنجدهم لم يستقروا على صاحب واحد لها ، وأيضاً لم يستقروا على زمنها أهى إسلامية أم جاهلية ؟ ، وهي قضية شائكة وحري بمن يتعرض لها - وبخاصة من المحدثين - أن يكون قد أوتي قدراً كبيراً من الثقافة والخبرة بعلم الرواية وصناعة الشعر ، حتى يتسنى له السير في مثل هذه الطريق الوعرة الشائكة من البحث وقد توفر كل هذا لأبي فهر فالتقى بنفسه في حلقة هذا الاختلاف ، وحاول بمنهجه أن يفصل في أمر نسبتها ، وإزاحة الستار عن الشك الذي اكتنفها ، حتى قال في نهاية بحثه عن هذه القصيدة : «إنها قصيدة جاهلية لا ريب في ذلك»<sup>(١١)</sup>.

لكن كيف خلص له هذا القول ، وقطع به ؟ للإجابة عن هذا التساؤل علينا أن نعرض لأهم نقاط منهجه في ذلك .

كان أول ما قام به ، أن ذكر صفة الرواية ، وحال الرواة في العصور التي سبقت عهد التدوين ، كان ذلك في إيجاز شديد ، ثم علق على هذه الصفة قائلاً : «وصفة هذه الرواية التي استقرت ، ينبغي أن تكون واضحة كل الوضوح ، حتى لا تقع في الحيرة عند البحث عن المنهج العلمي الذي ينبغي اتباعه في أمر الشعر القديم كله . فالقصيدة الواحدة - مثلاً - قد رواها عدد مختلف من العلماء الرواة القدماء ، عن رواية مختلفين من رواة البادية في أماكن مختلفة من بلاد العرب ، وفي

أحوال يختلف بعضها عن بعض . فاذا قدرنا هذه العوارض ، لم نجد مناصاً من أن يلحق هذه القصيدة ضرب أو ضروب من الاختلاف» (١٢) .  
إذن معرفة هذه العوارض مهم جداً عنده ، حتى يكون الدارس على بينة من أمره عندما يتعرض لتحقيق نسبة قصيدة جاهلية أو غيرها .

### تحقيق نسبة القصيدة :

وفي ضوء الاعتبارات السابقة شرع في تحقيق القصيدة التي بين أيدينا وأولها - كما ذكرت آنفاً : -

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لِقَتِيلًا دَمُهُ مَا يُطْلُ

وقد كتبها كاملة في عشرين من المجلدات ( ١٤٨ ، ١٥٠ ) ١٩٦٩ م .  
بدأ بجمع رواياتها وروايات الذين رووها أو رووا شيئاً منها ، وذكر صفة كل رواية ، ثم رتب الرواة ترتيباً تاريخياً إذاً كراً سنة الوفاة لكل منهم . ثم قسمهم الى خمسة أقسام كالآتي :

### القسم الأول :

- ١ - من جرّد نسبتها الى تأبط شراً : أبو تمام ، وتبعه الجوهري .
- ٢ - من ردّد في نسبتها الى تأبط شراً ؛ على وجه الإبهام الجاحظ في الحيوان ( ٦٨ : ٣ ، ١ : ١٨٢ ) .
- ٣ - من ردّد في نسبتها الى تأبط شراً ، أو الى غيره ، مصرحاً باسمه : ابن دريد في الجمهرة ( ١ : ٦٩ ) ، والبكري في كتابه اللآلئ ( ص : ٩١٩ ) .

### القسم الثاني :

- ٤ - من نسبها الى « ابن أخت تأبط شراً ، بلا بيان عن اسمه : الجاحظ في إحدى نسخ الحيوان ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ( ٣ : ٢٩٨ ، ٥ : ٣٤٥ ) .
- ٥ - من نسبها الى « ابن أخت تأبط شراً » ، وزعم أنه « الهجال بن امرئ القيس الباهلي » ، وهو أقدم العلماء جميعاً ، ابن هشام في كتابه « التيجان » .
- ٦ - من نسبها الى ابن أخت تأبط شراً ، وزعم أنه « خفاف بن نضلة » البكري الأندلسي أيضاً .

٧ - من نسبها الى ابن أخت تأبط شرأ ، وزعم أنه الشنفرى : «ابن دريد» فيما نقله عنه صاحب اللسان مادة (خلد) وابن بري في حاشيته على صحاح الجوهري فيما نقله عنه صاحب لسان العرب مادة ( سلع ) والبغدادى في الخزانة ( ٣ : ٥٣٢ ، بولاق ) .

### القسم الثالث :

٨ - من جرّد نسبتها الى الشنفرى صاحب الأغاني ( ٦ : ٨٦ ) ولم يذكرها في ترجمته .

٩ - من ردد في نسبتها الى « الشنفرى » أو الى غيره ابن دريد في الجمهرة ( ٣ : ٢٧٢ ) ، والبكري كما في رقم ٣ .

### القسم الرابع :

١٠ - من نسبتها الى العدوانى : ابن دريد كما في (٩) .

### القسم الخامس :

١١ - من نسبها الى « خلف الأحمر » وزعم أنه نحلها «ابن أخت تأبط شرأ ، أقدمهم ابن قتيبة في الشعر والشعراء «ص: ٧٦٥» ، وابن عبد ربه في العقد ( ٥ : ٣٠٧ ) ، والقفطى في انباه الرواة ( ١ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ ) .

١٢ - من ردد في نسبتها الى خلف الأحمر بن دريد كما في (٩) وابن عبد ربه والبكري .

وبعد أن ذكر هذا التصنيف المرتب ، علّق بقوله : وهذه النصوص المختلفة التي حاولت اختصارها وترتيبها من أصعب ضرب وجدته من ضروب الاختلاف في نسبة شعر الى صاحبه . وتخليص نسبتها الى واحد منهم ، أمر شاق ، قد اختلف فيه المحدثون ، وسلك بعضهم الى ترجيح رأيه مسلکاً لا يستقيم كل الاستقامة . « (١٣) » .

وفيما مضى نقله عن أبي فهر يظهر لنا أصلان من أصول منهجه التي ذكرها ، وهما الاستقصاء والتتبع ، ثم « الترتيب التاريخي » لهذه المادة المجموعة . وبعد أن فرغ من تطبيق هذين الأصلين ، رجع مرة أخرى لينظر في أمر هؤلاء الرواة

والعلماء الذين جاءتنا القصيدة عن طريقهم ، فنظر في حال أقدم هؤلاء جميعاً ، وهو ابن هشام وكتابه « التيجان » ووضع ابن هشام وكتابه « تحت الأصل الرابع من المنهج الذي سبق ذكره ، فانتهى به التحقيق في أمره الى أن كتاب التيجان ، « فيه خلط كثير واضح ، وليس في كتب الثقات ما يؤيده وفيه آفات عظيمة ، وأخباره لا يطمئن اليها أحد من أهل العلم . والشعر الذي فيه خليط فاسد جداً ... وابن هشام نفسه كان قليل العلم بالشعر » (١٤) فهنا يظهر أصل الشك في الأخبار وعدم الاطمئنان الى المرويات التي لا سند لها ، ويظهر فيه كيفية استخدام أصل « الجرح والتعديل » وهذا الأصل عمدة علم « مصطلح الحديث » . ثم يرد ما نسبته أبو تمام ، عندما جرّد نسبة القصيدة الى « تأبط شراً » في كتابه « الحماسة » ، يقول أبو فهر عن فعله ، ويعلل لعدم قبوله له : « وكأن هم أبي تمام في الحماسة اختيار جيد الشعر لمعانية وألفاظه ، ولم يكن من همه تحقيق النسبة ... يؤيد استقراء ما جاء في سائر كتاب الحماسة وما جاء في كتاب « الوحشيات له أيضاً ، من قلة الاحتفال بتحقيق النسبة » ، فهذا وجه من النظر .

ويواصل التحري والتفتيش عن حال بقية الرواة فيتعرض لحال « دعبل بن علي الخزاعي الشاعر » وينظر في أحواله وصفاته ، ويراجع أخباره في كتب التراجم ، فيرى أن فيه صفات رديئة قد تسقط روايته جملة ، ولكنه يقول : « ومع قبح هذه الصفات ، فانها لا توجب ، على وجه القطع ، طعنًا مسقطاً لرواية ما يروى من الأخبار عن معاصر له ، وان كانت توجب الحذر .

ولكنه يرى أن هناك سبباً آخر ، يوجب ترجيح اسقاط روايته ، وهو الكذب والوضع اللذان عرف بهما ، ويوضح لنا هذا السبب بقوله : « أما ما يوجب ترجيح اسقاط روايته أو تقصي العلة والفساد في هذه الرواية ، فهو شيء آخر ، كالذي رواه الصولي في كتابه ( أخبار أبي تمام ، ص : ٦١ ) قال : « وبعد أن نقل عنه أبو فهر خبرين قال : « فالخبر الأول ، كما ترى ، دال على أن دعبلاً » كان لا يتحرج من الكذب ، ووضع الأخبار على شاعر معاصر له ... ، والخبر الثاني ، دال أيضاً - على أنه لا يبالى أن يكذب ... » (١٥)

وينتهي من ذلك الى رفض رواية دعبل ، وعدم الالتفات الى نسبته أو للشعر . ويتجلى - خلال هذا الأصل - اهتمامه بالترتيب التاريخي ، وتطبيقه له



باعتباره ركناً من أركان المنهج ، عندماتناول الثلاثة المعاصرين ، دعبل بن علي الشاعر وكتابه الشعراء ، وأبا تمام وكتابه « الحماسة »، والجاحظ وكتابه الحيوان ، يقول أبو فهر ، مظهراً هذا الترتيب : « ودعبل والجاحظ ، وأبو تمام ثلاثتهم متعاصرون وثلاثتهم ذكر القصيدة وونسبها في كتابه الى من نسبها إليه .

أما الجاحظ ، فانه ألف كتاب « الحيوان » أو بدأ في تأليفه في حدود سنة ٢٢٠ هـ ، وهو في نحو الثمانين من عمره ، كما تدل عليها نصوص كتابه .

وأما أبو تمام فانه ألف « كتاب الحماسة » في نحو سنة ٢٢٠ هـ ، حين رجع من خراسان ، من عند عبد الله بن طاهر ، فقطعه الثلج فنزل على أبي الوفاء بن سلمة فأحضر له خزائن كتبه فألف منها كتب اختياراته الخمسة ، ومنها « الحماسة » و « الوحشيات » .

أما « دعبل » فانه ألف كتابه في الشعراء قبل ذلك بدهر ، لأنني وجدت أبا تمام في كتاب « الوحشيات » الذي ألفه من كتب خزائن آل سلمة سنة ٢٢٠ هـ يقول في مقدمة القصيدة رقم ٩١ : « ٠٠٠ ورواهما دعبل للعباس بن عبد المطلب » . وقال في موضع آخر « ٠٠٠ » ، ولا نعلم لدعبل كتاباً غير كتاب « الشعراء » فيوشك أن يكون من المقطوع به أن أبا تمام ، نقل هذا من كتاب « دعبل » ، وأنه كان موجوداً في خزائن آل سلمة سنة ٢٢٠ هـ ... فيكون « دعبل » قد ألف كتابه في الشعراء قبل هذا بدهر طويل لا يكاد يتجاوز سنة ٢١٠ هـ ، ودعبل يومئذ في نحو الستين من عمره ، وإذا كان ذلك ، فبعيداً جداً أن لا يكون الجاحظ قد وقف على كتاب « دعبل » ٢٣٠ هـ ، حين ألف كتاب « الحيوان » وقدمضى على تأليفه أكثر من عشرين سنة ، والجاحظ هو الجاحظ في التتبع والرواية والتقصي « (١٦) .

ويرى أن الجاحظ لأمر ما أسقط ما وجدته في كتاب « الشعراء » لدعبل ولم يبال به وكذلك فعل أبو تمام .

ثم يتابع النظر في باقي الروايات تجاه نسبة هذه القصيدة . فيذكر أن الجاحظ كان متردداً في نسبتها الى « تأبطشراً » ، وجاء بترده مبهماً ، فهو لم يعين شاعراً ينسبها إليه ، ولم يبين علة ترده ( رقم : ٢ ) .

ويرى أبو فهر أن الجاحظ كان محقاً في التردد ، إذ لو أن الشعر كان « لتأبط شراً » وكان المقتول خاله ، لردد ذلك في بعض شعره حزناً عليه ، ولجعله علة لكثرة غاراته المعروفة على هذيل ، فهذا وجه في التردد . ووجه آخر ، إنه من الصعب نسبتها إلى « تأبط شراً » ، لأن نسجها يخالف كل المخالفة ما وصل إلينا من شعره .

★ أما من نسبها إلى « الشنفرى » الجاهلي ، متردداً أو غير متردد ، فأقدمهم جميعاً « ابن دريد » ( رقم : ٣ ، ٩ ) ، ثم أبو الفرج الأصفهاني ( رقم : ٨ ) ثم البكري فإنه ليس لهذه النسبة ما يعضدها ، في أخبار هذيل وأشعارها ، ولا في الذي وصل إلينا من شعر الشنفرى وأخباره .

بالإضافة إلى ذلك بُعد هذه القصيدة عن بيان « الشنفرى » في قصائده التي انتهت إلينا على قلتها .

✧ وأما من نسبها إلى « الشنفرى » ، وجعله ابن أخت « تأبط شراً » ( رقم : ٧ ) ، فهذا باطل من وجوه ، أشدها : أن صحيح شعر « تأبط شراً » دال على أن « الشنفرى » مات قبله ، وأنه رثاه بقصيدة رواها أبو تمام في كتاب الوحشيات ( رقم : ٢٠٨ ) ، وأبو الفرج في الأغاني .

هذا ، على أننا لم نجد في كتاب أخرج قط : أن « الشنفرى » كان ابن أخت « تأبط شراً » ، وأول ما وجدناه عند « ابن بري » ، وهو متأخر جداً في القرن السادس الهجري ، ولم ينقله عن أحد وله ينسبه إلى سابق ، وهذه علة قاذحة في خبره هذا .

ثم تابعه عليه صاحب خزانة الأدب في القرن الحادي عشر . وإنما فعل ابن بري ذلك رداً على الجوهري ، حين نسب الشعر إلى « تأبط شراً » ( كما في رقم ١ ) .

✧ أما ما جاء في ( رقم : ٧ ) أيضاً من نسبة مثل هذا الخلط إلى « ابن دريد » ، في لسان العرب مادة ( خلل ) ، فهو تصرف معيب من صاحب لسان العرب ، لأنه نقل نص ابن دريد في الجمهرة ( ١ : ٦٩ ) ، وهو : « وروى البيت المنسوب إلى الشنفرى أو تأبط شراً » ، فكتب مكانه : « ٠٠٠ ابن أخت تأبط شراً ، فهذا شيء لا يعتد به ، ولم يبق بعد ذلك إلا نسبتها إلى مجهول هو « ابن أخت تأبط شراً »

يرثي خاله تأبط شرأ الفهمي ، وكانت هذيل قتلته ، وأقدم من قاله هو « ابن عبد ربه » الأندلسي ( رقم : ٤ ) ( ١٧ ) .

وهكذا أخذ يتناول الرواة واحداً بعد الآخر ، ويناقش رأي كل واحد منهم ، وبعد أن وضع حقيقة كل رواية ، ونظر في صاحبها ، انتهى من تلك المحاورات الى رأي قاطع يطمئن اليه كل الاطمئنان يقول فيه : « وأنا أميل أشد الميل الى نسبة هذه القصيدة الى « ابن أخت تأبط شرأ » سمي أم لم يُسم ، كل الدلائل التي ذكرتها ترجح ذلك عندي ، فهي إذن قصيدة جاهلية خالصة » . ويرد رأي ابن قتيبة ، والقفطي ويفندهما ، ويقول : « فاجتهادات ابن قتيبة وتلفيق القفطي لا يعتد بهما ، فالقصيدة إذن عندي جاهلية محضة لا مطعن فيها » ( ١٨ ) .

وبعد . . فهذا منهج لطيف جداً في التحقيق والتتبع والتحري ، وهو نادر عند من استخدموا هذا المنهج ، فهو هنا يطيل النظر والتأمل ، ويتابع أحوال أحوال العلماء في تأليفهم وتأثرهم بسابقيهم ، وتأثيرهم في لاحقيهم ، وقد أوجزت عمله إيجازاً خشية الاطالة .

#### □ الحواشي :

- ١ - رسالة في الطريق الى ثقافتنا ، الغانجي ، ص : ٦ ، ٧ .
- ٢ - د. محمد فتوح أحمد ، شعر المتنبي قراءة أخرى ، ص ٤ دار المعارف سنة ١٩٨٣ بمصر .
- ٣ - المتنبي : ١
- ٤ - عباس بيومي ، غنائية الشعر العربي ، مجلة الثقافة ، ع : ٦١ - أكتوبر ١٩٧٨ - ، ص ٨٨ .
- ٥ - نشرت هذه الدراسة في مجلة المجلة في سبع مقالات ، بعنوان « نمط صعب ونمط مخيف » .
- ٦ - مجلة « المجلة » ع ١٤٨ ، سنة ١٩٦٩ ص ٨ .
- ٧ - د. شكري فيصل ، مناهج الدراسة الادبية ، دار العلم - بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٦ ، ص ٧٧ ، ٧٧٨ .
- ٨ - مجلة ( المجلة ) ع ١٦١ مايو - ١٩٧٠ ص ٦ .
- ٩ - مجلة ( المجلة ) ع ١٦١ مايو - ١٩٧٠ ص ٦ .
- ١٠ - السابق ، ص ١٣ .
- ١١ - المجلة عدد ١٤٨ - ابريل ١٩٦٩ - ، ص ١٤ .
- ١٢ - السابق ، ص ٦ ، ٧ .
- ١٣ - السابق ، ص ١٠ .
- ١٤ - السابق ، ص ١١ ، ١٢ .
- ١٥ - السابق عدد : ١٥٠ - يونيو ١٩٦٩ - ص ٥ .
- ١٦ - « اجللة » عدد ١٥٠ م ١٩٦٩ ، ص ٤ ، ٥ .
- ١٧ - السابق ، ع ١٤٨ ، ص ١٢ .
- ١٨ - السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .